# الطريجي يسأل العلي عن تأجيل اجتماع الجمعية العمومية لشركة كابيتال القابضة

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي قال في مقدمته: لقد نشرت وزارة التجارة والصناعة إعلانا بتأجيل عقد اجتماع الجمعية العمومية لشركة (كابيتال العربية القابضة) في مقر الوزارة المقرر يوم الاثنين الموافق 2016/8/22 نظرا لوجود دعوى قضائية برقم 4200 لسنة 2016

د.عبدالله الطريجي

تجاري مدني كلي حكومي، ووجود دعوى مستعجلة رقم 2801 لسنة 2016 بطلب وقف انعقاد الجمعية العمومية المشار اليها، مطالبا تزويده بالآتي:

1ـ تحديد تاريخ علم الوزارة بالدعوى القضائية رقم 4200 لسنة 2016، وما هي الاجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة منذ تاريخ علمها بالدعوى؟ وهل تم التنسيق مع ادارة الفتوى والتشريع بهذا الخصوص؟ مع تزويدي بكل المراسلات والمستندات ذات الصلة.

2ـ ما هي الأسباب التي دفعت الوزارة بالدعوة للجمعية العمومية للشركة سالفة الذكر؟ وتاريخ نشر الاعلان عن الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية، مع تزويدي بنسخة من الاعلان وتحديد كل الصحف ووسائل الاعلام التي تم فيها النشر.

3ـ متى تم ابلاغ الشركة سالفة الذكر بدعوة الوزارة لعقد الجمعية العمومية للشركة؟ وهل تلقت الوزارة ردا من الشركة يفيد بعلمها بالدعوى القضائية رقم 4200 لسنة 2016؟ مع تزويدي بكل المستندات والمراسلات ذات العلاقة.

4ـ هل زودت الوزارة ادارة الفتوى والتشريع بالأسباب والمستندات التي على اساسها تم تأجيل عقد اجتماع للجمعية العمومية للشركة سالفة الذكر؟ في حالة الإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة عن جميع المراسلات والمذكرات بين الوزارة وإدارة الفتوى والتشريع، وفي حالة النفي، يرجى توضيح وتحديد الأسباب التي حالت دون ذلك.

5ـ ما هو السند القانوني للوزارة لتأجيل عقد الجمعية العمومية بعد تحديد موعد انعقادها وإعلان المساهمين، وهل ستقوم الوزارة بالدعوة لعقد الجمعية العمومية مرة اخرى؟

6ـ ما مدى صحة ما ورد في الدعوى المستعجلة فيما يتعلق «بعدم ثبوت قيد سجل المساهمين بوكالة مقاصة»؟

7ـ ما هي البيانات الثابتة لدى الوزارة فيما يتعلق بالمساهمين في الشركة سالفة الذكر؟ مع تزويدي بكل البيانات والمستندات ذات العلاقة.

8ـ ذكرت الوزارة في الإعلان ان السبب هو عدم ايداع سجل المساهمين بوكالة المقاصة، فاذا كان رئيس مجلس الادارة المطلوب عزله هو الملزم بإيداع السجل وقد خالف القانون ولم يودع السجل، فهل تتم معاقبة المساهمين على خطأ ارتكبه الرئيس المطلوب عزله؟

9ـ هل الرئيس الحالي المطلوب عزله من الوافدين وعليه القاء قبض ومنع سفر في اكثر من قضية ومطلوب لدى جهات التحقيق. إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بالقضايا المرفوعة ضد الرئيس الحالي.

10ـ هل ارتكب الرئيس الحالي ومحاميه تزويرا لدى وزارة التجارة بان قاما وبدون مستندات بتعديل بنود الادارة في اكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة دون اوراق وبعد أن علمت بذلك الوزارة وتفاديا للمساءلة اعادت الوضع لما كان عليه وتم تقديم شكوى ضدها بالنيابة العامة وهي محل تحقيق؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بصورة من محضر الإحالة للنيابة العامة.

# عاشور لعدم الاستعجال في دمج هيئة القوى العاملة مع برنامج إعادة الهيكلة

صالح عاشور

## الدمج يزيد الأعباء المالية على الميزانية بمعدل يتجاوز الـ 6 ملايين دينار سنويا

طالب النائب صالح عاشور مجلس الوزراء بضرورة التأني وعدم الاستعجال في دمج برنامج إعادة الهيكلة مع هيئة القوى العاملة على أساس أنها ذات اختصاصات متشابهة وهذا مغاير للواقع، خصوصا أن هناك مطالبات من أصحاب الاختصاص سواء في الهيكلة أو القوى العاملة بعدم الاستعجال في هذه الخطوة ودمج الهيئتين مع بعضهما البعض والذي سيؤدي بلا شك إلى نسف جميع الجهود السابقة لبرنامج إعادة الهيكلة نتيجة دمجها مع هيئة بعيدة عن أهداف وتوجهات البرنامج.

وأكد عاشور أن إحدى السلبيات في حالة الدمج هي زيادة الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة بمعدل سنوي بما يتجاوز الستة ملايين دينار بشكل سنوي نتيجة زيادة الرواتب بالإضافة للمبالغ الخاصة بالأعمال الممتازة لا تقل عن أربعة ملايين، ولذلك في حالة الدمج من المؤكد ان يؤدي إلى عزوف العمالة الوطنية عن العمل في القطاع الخاص.

وبين عاشور أنه من الخطورة دمج الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص وجمعهم مع جهة مسؤولة عن العمالة الوافدة في جهاز واحد، ويجب على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار رأي أصحاب الاختصاص من العاملين في الجهتين وعدم تجاهلهم لأنهم أعلم بمصلحة العمل، وأن تعمل الحكومة على حل مشكلة العزوف عن العمل في القطاع الخاص، ويجب ألا تغفل الحكومة أن هناك مذكرة مرفوعة من المديرين العاملين بالبرنامج للأمين العام بالاعتراض على دمج الجهتين.

وختم قائلا: إنه يجب على الحكومة أن تقوم بدراسة متأنية ودقيقة يتم من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة بما يحفظ المصالح العليا ووضع الملامح الرئيسية للمرحلة القادمة حتى يتم تفعيل سياسة الحكومة في مجال إعادة هيكلة القوى العاملة.

# النصف: ملف العلاج بالخارج أصبح يُضرب به المثل في الفساد والهدر المالي الحكومي

راكان النصف

أكد النائب راكان النصف أن ما تداولته الصحف المحلية في أعدادها امس بشأن الأزمة التي تعيشها إدارة العلاج بالخارج هو أمر متوقع حدوثه بعد تخاذل الحكومة في محاسبة وزير الصحة د.علي العبيدي على ما قام به خلال السنوات الماضية من فتح باب العلاج على مصراعيه من أجل حسابات سياسية وانتخابية.

وقال النائب النصف في تصريح صحافي إن ملف العلاج بالخارج أصبح يُضرب به المثل في الفساد والهدر المالي الحكومي، ودليل على ضعف الحكومة وتخبطها في معالجته، لاسيما بعد أن وقفت تدافع عن الوزير د.العبيدي في الاستجواب المقدم له، مضيفا «الحكومة تتجرع اليوم مرارة كأس الدفاع عن الفساد في العلاج بالخارج».

وأضاف النصف أن «العلاج بالخارج» أضر بسمعة الكويت دوليا بعد تعثر المكاتب الصحية في دفع المبالغ للمستشفيات والمراكز الصحية، وهو ما من شأنه أن يمهد لرفع الدعاوى القضائية على الدولة بعد أن أرسلت الوزارة أعدادا هائلة الى الخارج متجاوزة الميزانية السنوية المقدرة، ودون تنسيق مع المكاتب الصحية.

وأشار الى أن المعلومات الصحافية تشير أيضا الى عودة ما يقارب 4 آلاف مواطن من العلاج في الخارج، وهو ما يؤكد أن أغلبية من أرسل لم تكن بحاجة الى علاج بل سياحة على حساب الدولة ومن أجل ترتيبات سياسية وانتخابية، وهو ما يتفق تماما مع تقارير ديوان المحاسبة السابقة بشأن تدخلات نواب وشخصيات سياسية في تمرير معاملات مرفوضة من قبل اللجان المحلية.

# الجيران: مواد «الاحتكار» يصعب تحقيقها تحت ضغط الاستيراد وطلب المستهلك

ادلى النائب د. عبدالرحمن الجيران بتصريح صحافي حول الاحتكارمعللا وجوده بانه ولد من بطن السوق الحرة، وقال الجيران: انه على الرغم من صدور قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار لسنة 2007 وما جاء في مذكرته الإيضاحية بشأن حماية المنافسة: ما نصه: فإن حرية ممارسة النشاط الاقتصادي مكفولة للجميع على نحو لا يؤدي إلى تغيير المنافسة الحرة أو منعها أو الإضرار بها دون الإخلال بما تقضي به المعاهدات والاتفاقيات الدولية النافذة في الكويت، وعلى الرغم من عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون، إلا انه يأتي السؤال المستحق: من هم الجميع الذين ذكرتهم المذكرة الإيضاحية؟ وأين هي المنافسة الحرة اليوم؟

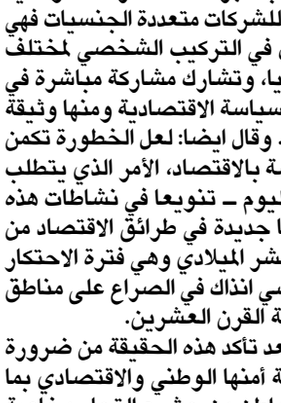
د. عبدالرحمن الجيران

واضاف: لماذا نصت المذكرة على عدم تقييد المنافسة الحرة إن وجدت أو منعها أو الإضرار بها؟ ومن الذي سيضر بها؟ وكيف؟

واشار الجيران الى ان الاحتكار اليوم بات واضحا ومطبقا في المشاريع المليارية الكبرى التي تشهدها البلاد وهو انفراد جهة بعرض خدمة ليس لها بديل واختفاء المنافس الحقيقي، وقد تكون هناك جهتان أو أكثر وتنعدم المنافسة بالنسبة للمجموع وهذا ما حصل تماما في أميركا حيث أصدر الرئيس الأميركي روزفلت سنة 1890 قانون شيرمان وقضى بمحاربة الاحتكارات وفي ألمانيا تكرر نفس المشهد بعد صعود هتلر إلى سدة الحكم عام 1933 م ثم تبعتها فرنسا سنة 1939 حيث تكونت مجموعات الاستيراد وإقامة اتفاقيات بين المنتجين والتي أدت إلى تغول الاحتكارات.

واوضح الجيران انه حتى هذه اللحظة لا يوجد عندنا بالكويت منافسة للعارضين بحرية كاملة فيما بينهم وفي هذا النوع من الأسواق لا يمكن قيام تفاهم واتفاق بين الجميع والنتيجة من هذا عدم جواز حصول جزء من العارضين على أرباح تجارية زائدة دون بقيتهم؟

والحقيقة أن مواد قانون الاحتكار تعتبر حالة افتراضية يصعب تحقيقها في الواقع اليومي تحت ضغط حركة الاستيراد وطلب المستهلك كما أنه لا يمكن والحال هذه توافر حرية دخول السوق والخروج منه وانعدام وجود اتفاق بين أطرافه، وزاد: ما نعانيه اليوم في الكويت وخاصة في تعثر المشاريع هو احتكار القلة وهي أضيق أنواع المنافسة الاحتكارية وما نتج عن ذلك من مشاكل أهمها استحواذ هذه القلة على التأثير على القرار الحكومي وقد يكون أسلوب التأثير عن طريق الظهور بمظهر اتحاد الشركات الوطنية الرامية إلى اتحادات الفروع الدولية للشركات متعددة الجنسيات فهي تمارس نفوذها الواسع في التدخل في التركيب الشخصي لمختلف اللجان الاقتصادية الحكومية العليا، وتشارك مشاركة مباشرة في إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ومنها وثيقة الإصلاح المالي وسعر البنزين مثلا. وقال ايضا: لعل الخطورة تكمن في حيثية وجدلية اندماج السياسة بالاقتصاد، الأمر الذي يتطلب ـ وهذا ما يشهده المسرح الدولي اليوم ـ تنويعا في نشاطات هذه الاحتكارات وتعقيدا أكبر وأنماطا جديدة في طرائق الاقتصاد من تلك التي سادت في القرن الثامن عشر الميلادي وهي فترة الاحتكار الكلاسيكي التي أدت دورها السياسي انذاك في الصراع على مناطق النفوذ وأسواق التصريف في بداية القرن العشرين.

وهنا بات الأمر اشد وضوحا، بعد تأكد هذه الحقيقة من ضرورة التدخل الواضح للدولة في حماية أمنها الوطني والاقتصادي بما يحقق سيادة الدولة وحماية المواطن من جشع التجار وخاصة بعد ما بلغ الصراع العالمي بين الاحتكارات العملاقة حدا لم تعرفه الإنسانية من قبل، فهل تتحرك الدولة؟